إشـــهار مشغّـل ميناء الحـاويـات

أكد الأخ خالد إبراهيم الوزير وزير النقل أنه سيتم خلال الشهر المقبل إشهار الشركة المشتركة بين مؤسسة موانئ خليج عدن وموانئ دبي العالمية، التي ستتولى تطوير وتشغيل ميناء عدن للحاويات برأسمال متساو طبقاً للمحضر الموقع في دبي نهاية الشهر المنصرم..وأضاف الوزير أنه سيتم خلال الأسبوعين المقبلين الإعلان عن الشركة الدولية التي ستتولي عملية الحصر والتثمين للمعدات والأصول التي ستدخل في رأس مال الشركة، مشيراً إلى أن الشركة الجديدة ستحدث نقلة نوعية في المنطقة الحرة وإنعاش الاقتصاد اليمني.

دراســـة دوليـــة تنفـــرد بنشرها " الميثاق ":

مكاسب اقتصادية لاندماج اليمن مع مجلس التعاون

كتب / جمال مجاهد

• أكدت دراسة أعدها فريق دولي متخصص أن اندماج اليمن مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عملية مهمة ذات أبعاد سياسية وأمنية ولها إمكانات اقتصادية هائلة..وقالت الدراسة التي أعدها مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية في العاصمة البولندية وارسو (CASE) ومشروع بناء القدرات المؤسسية التابع لمؤسسة التعاون الفني الألماني (GTZ) ووزارة التخطيط والتعاون الدولي حول اندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنفرد بها "الميثاق" إن عملية الاندماج الاقتصادي مع دول مجلس التعاون سوف تساعد في تعزيز تنفيذ الإصلاحات المختلفة، والتي ستعمل بدورها على زيادة إمكانات تحقيق النمو في اليمن، مشيرة إلى أن تلك الإصلاحات ينبغي أن تركز على مجالات تحسين مناخ الاستثمار وتحسين النظام التعليمي.

واعتبرت الدراسة الدولية وهي الرئيسية المقدمة إلى ندوة خارطة الطريق لاندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة حالياً في عدن، أنه يمكن تعزيز الإصلاحات عن طريق المنافع المتاحة في حالة تحقق الاندماج، والذي يعتمد بدوره على مستوى تدفق المساعدات من دول مجلس التعاون والجهات المانحة الأخرى. ووفقاً للدراسة فإنه "لضمان التحرك في هذا الاتجاه، يتطلب الأمر من الحكومة اليمنية إنشاء إطار مؤسسي مناسب يتولى إدارة عملية الاندماج والتعاون مع دول المجلس، وتبني حوار شامل مع مجلس التعاون حول الأساليب والنماذج الاقتصادية الممكنة. كما أن استكمال عملية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية يمثل الخطوة الحقيقية الأولى نحو الاندماج الاقتصادي مع سائر بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

خارطة طريق

وتوصلت الدراسة إلى أن مراحل الاندماج الرئيسية تشمل إنشاء أطر مؤسسية للتعامل مع عملية الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستكمال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحديد نماذج الاندماج مع مجلس التعاون، والتركيز على الاتجاهات الرئيسية للإصلاحات، والاندماج التدريجي ثم الاندماج النهائي.

وأشارت إلى إنشاء إطار مؤسسي في أقرب وقت ممكن لتولي عملية الاندماج.

وقالت الدراسة إن أهمية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية "تأتي من امتداد الجوانب الاقتصادية لعملية الاندماج مع دول مجلس التعاون مع نماذج منظمة التجارة العالمية، حيث وجميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون هي أيضاً أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ومن البعد الاقتصادي يمكن النظر إلى مجلس التعاون على أنه منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتعزيز حركة الأيدي العاملة وتدفقات المساعدات. لذلك فإن انضمام اليمن إلى المنظمة يمثل الخطوة الأولى المهمة جداً على طريق موائمة الجوانب التنظيمية والمؤسسية في اليمن مع نظيراتها في دول مجلس التعاون. وبناءً على تجارب بعض الدول فإن الوحدات المعنية بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتلك المعنية بالتكامل الاقتصادي الإقليمي تعملان بتنسيق وتكامل وثيقين. وعقب انضمام اليمن إلى المنظمة ينبغي استكمال موائمة المعايير والأسس اليمنية مع نظيراتها في مجلس التعاون، ومن خلال عملية تحديد الحواجز غير الجمركية الأخرى على التجارة مع دول المجلس بما في ذلك خطة للإزالة والتخلص منها تدريجياً".

كما شددت على تحضير الحكومة اليمنية في القريب العاجل للنقاش والحوار المكثفين مع مجلس التعاون حول النماذج الاقتصادية لعملية الاندماج، وأن تبرهن لدول المجلس أثناء المناقشات على التزامها القوي في إطلاق الأجندة الوطنية الطموحة للإصلاحات. وأوضحت "على الرغم من هيمنة العامل السياسي على العملية إلا أن الإعراب عن هذا الالتزام سيجعل ترشيح اليمن للاندماج في المجلس أكثر جاذبية للدول الأعضاء، الأمر الذي سيساعد الحكومة على بناء إجماع سياسي حول تلك الإصلاحات الضرورية. كما يجب ربط معايير الاندماج المتفق عليها بين الطرفين بالتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وتلك القضايا. حيث سيعود تحقق تلك المعايير تلقائياً بالنفع على البلد والتسريع في التنمية الاقتصادية".

منافع وتكاليف

ومن أجل استقصاء وتقييم التكاليف والمنافع المتوقعة المتعلقة باندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون، استنتجت الدراسة أن لعملية الاندماج أبعاداً سياسية وأمنية مهمة، وأن المكاسب المتوقعة والتخفيف من المخاطر المحتملة لهذين البعدين قد تفوق الآثار الاقتصادية البحتة لعملية الاندماج، كما أن مجلس التعاون مؤسسة متطورة ومن الصعب التقدير الدقيق للموعد الزمني لحلول اندماج اليمن مع هذه الكتلة، ومن ناحية ثانية فإن تقدير المنافع الاقتصادية لعملية الاندماج يعتمد بشدة على الترتيبات المؤسسية المحددة في إطار توسيع مجلس التعاون مثل القواعد الداخلية لانتقال العمالة، وتطبيق قواعد المنشأ في التجارة الخارجية، وبالتالي فإن أية عملية تقدير ستخضع بالضرورة إلى هامش خطأ ناجم عن الشكوك وعدم اليقين في تلك الترتيبات. وخلصت إلى أن الآثار الاقتصادية للإصلاحات المتخذة في إطار الاستعداد لعملية الاندماج مع دول مجلس التعاون تمثل مكاسب مساوية أو قد تكون أكثر من تلك الناجمة مباشرة من العضوية في مجلس التعاون.

لعمليـة انـدمـاج اليمن بدول الخليج ابعـاد سيـاسيـة وامنيـة مـهـمـة

وقدمت الدراسة رؤيتين مستقبليتين لشبه الجزيرة العربية واللتين بدورهما "تساعدان في تبسيط وتوضيح ماهية تلك الرؤى من خلال العمل وفق نماذج لسيناريوهين مختلفين. ورغم ذلك إلا أنه من المرجح أن تقع النتيجة الفعلية في مكان ما بين هذين السيناريوهين. وسوف يستفاد من أقطاب هذين السيناريوهين في دراسة وفهم عملية اندماج اليمن في مجلس التعاون، ليس فقط من جانب اليمن، وإنما أيضاً بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس التعاون".

ويسمى السيناريو الأكثر تفاؤلاً "الاندماج الخليجي الناجح" وينطوي هذا السيناريو على مجموعة خصائص أهمها تقدم في عملية الاندماج الاقتصادي في المنطقة بما في ذلك اليمن، وتقارب مستويات الدخل والتنمية، وتحركات موجهة ومنتظمة للقوى العاملة.

تبادل السلع

وكشفت الدراسة عن أنه بغض النظر عن المستقبل المرتقب لمجلس التعاون سواء منطقة تجارة حرة أو إتحاد جمركي، يمكن التكهن بآثار الاندماج على الاقتصاد اليمني، حيث يمكن النظر في الآثار من خلال القنوات التقليدية كانتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال أو بشكل آخر تبادل السلع وحرية التنقل والإقامة..وفيما يتعلق بتبادل السلع لن يؤثر الاندماج مع مجلس التعاون على الحواجز الجمركية، حيث قد تم إلغاء التعريفة الجمركية لدول مجلس التعاون على غالبية السلع اليمنية تدريجياً منذ عام ٢٠٠٥ كنتيجة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) . وخلال السنوات الثلاث القادمة حتى عام ٢٠١٠ ستمنح اليمن المنتجات ذات المنشأ الخليجي حرية الوصول إلى الأسواق اليمنية، إعمالاً لمبدأ الوصول وفق التعريفة الحرة، ليس فقط دول مجلس التعاون بل غيرها من الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفيما يتعلق بدول الطرف الثالث غير دول مجلس التعاون والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تقوم اليمن بتخفيض التعريفات الجمركية تجاهها، وخاصة في حالة انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والعكس صحيح.

وتوقعت الدراسة أثر إيجابي كبير نتيجة تخفيف الحواجز غير الجمركية، حيث تؤثر هذه الحواجز مقارنة بالتعريفات المنخفضة بشكل كبير في عرقلة تدفقات التجارة الخارجية، كما أن المعايير اليمنية قد تم مناقشتها وفحصها من قبل المملكة العربية السعودية. وأرجعت السبب في عدم الاتفاق المتبادل للمواصفات والمعايير "الصحة والصحة النباتية والمعايير التقنية" إلى الحواجز غير الجمركية. وقد يشهد هذا المجال تحسناً ولو جزئياً قبل الاندماج مع مجلس التعاون، وذلك نتيجة التغييرات والتعديلات المطلوبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ورغم ذلك ما يزال هناك دور مهم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال مساعدة اليمن في إنشاء مؤسسات معترف بها دولياً لإصدار شهادات المواصفات والمعايير والجودة كما هو الحال في دول المجلس، حيث تستخدم معايير تتماشى مع مبادىء منظمة التجارة العالمية، ونقل تجربتهم في توحيد المعايير والمواصفات إلى اليمن. وبالتالي فإن الاعتراف دولياً بمعايير مجلس التعاون سيساعد في انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في مجلس التعاون.

خـــارطـة طـريـق للانـدمـــاج تركـــز على الإصـــلاحـــات الاقـــتـــصـــادية

تدفق الاستثمار

ورأت الدراسة الدولية أن هناك إمكانية كبيرة لجني الفوائد من الاستثمار الأجنبي في اليمن مستقبلاً. ولا تنحصر الفوائد فقط في خلق أنشطة ومجالات عمل إضافية، وإنما كنتيجة لتدريب العمالة، وزيادة الإنتاجية، والعلاقات التجارية مع المنتجين المحليين، وكذلك تعزيز إمكانات توسعهم. ويساعد غياب التعريفات تجاه الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى وفرة الأيدي العاملة الرخيصة في احتلال اليمن لمكانة جيدة، فيما يتعلق بإنتاج السلع كثيفة العمالة وتصديرها إلى دول المنطقة والعالم الخارجي. ويشترط في حدوث ذلك تحقق الرغبة لدى المستثمرين الأجانب في البقاء ودوام المصلحة في الإنتاج في اليمن، الأمر الذي لن يتحقق ما لم يتحسن المناخ الاستثماري في اليمن. إلا أن تحقيق الانضمام المبكر إلى منظمة التجارة العالمية قد يساعد في تلك العملية. واقترحت تطوير وتحسين قضايا سهولة وبدء الأعمال التجارية، وتسجيل الملكية والأنظمة الضريبية وحماية حقوق المستثمرين.

إدارة المساعدات

وعوّلت الدراسة على تدفق المساعدات في إطار اندماج اليمن مع دول مجلس التعاون في لعب دور مهم، مع اشتراط إنفاق تلك المعونات بكفاءة وتوجيهها لمعالجة القضايا الرئيسية للتنمية في اليمن واشترطت في المشاريع الممولة من المساعدات أن يتم تخطيطها وإدارتها بعناية فائقة لتحقيق الفعالية في تقديم الخدمات المرجوة منها والقدرة على الاستدامة المالية مستقبلاً.

منظمـة التجـارة العـالميـة الخطـوة الأولـى للانـدمـــاج

ونصحت الدراسة "لضمان استمرار تدفق المساعدات، ينبغي إدارتها بشكل جيد، كما يجب مراجعتها بصورة دورية لتصب في خدمة القضايا الحقيقية للتنمية في اليمن.

العمالة

وركزت الدراسة على تحسين مهارات القوى العاملة اليمنية والتفاوض مع مجلس التعاون على تحديد حصة للعمالة اليمنية وفتح دول المجلس مراكز للتوظيف في اليمن، وفي حالة صعوبة ذلك فمن الممكن التفاوض عليه كجزء من عملية الاندماج بشكلها الأوسع. وقد يساعد هذا في تشجيع صغار السن على الالتحاق والحصول على التعليم. والأخذ في الاعتبار ربط حوافز الاستثمار بمنظور تدريب العمال اليمنيين.

وقالت الدراسة إن الآمال بخلق مجالات واسعة أمام العمالة اليمنية للعمل في دول مجلس التعاون غير واقعية ومبالغ فيها، وذلك نظراً لمبررات أولها أن بعض دول المجلس تواجه تحديات سكانية نتيجة دخول أعداد كبيرة من الشباب فيها إلى أسواق العمل، والتي تعتبر بدورها إلى حد كبير مجزأة، الأمر الذي أدى إلى زيادة القيود المفروضة على استجلاب وتوظيف العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية. ويرجح أن يتفاقم هذا الوضع في المستقبل. في غضون ذلك ومن أجل المحافظة على الأقل على المعدل الحالي للتوظيف والمنخفض جداً "حوالي ٣٢٪" ، أي أن اليمن تحتاج إلى خلق حوالي ٣ ملايين فرصة عمل جديدة سنوياً لاستيعاب قوة العمل حتى العام ٢٠١٥، سواء في الداخل أو الخارج. وحتى لو خفضت دول مجلس التعاون من القيود المفروضة على حركة العمالة اليمنية، لا يتوقع بأن زيادة حجم العمالة اليمنية المهاجرة جراء ذلك سيحل المشكلة الخاصة بالنمو السريع للسكان اليمنيين في سن العمل.

وبالتذكير بالحالة غير القابلة للتطبيق مرة ثانية، والمتمثلة في استيعاب أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لفائض القوة العاملة في اليمن خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وبالتالي فليس هناك من خيار سوى خلق المزيد من مجالات العمل في اليمن.

المحليات والتنمية

■ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الهدف الاساسي لأي نظام وان التنمية يجب ان تؤدي في جوهرها الى زيادة رفاه الانسان والقضاء على الجوع والمرض والجهل وتوفير العمل المنتج للجميع.. ان المركزية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وان كانت تؤدي الى تحقيق تنمية في بعض المجتمعات، لكن مثل هذه التنمية يؤخذ عليها بانها تفضي الى النمو غير المتوازن بين المناطق داخل الدولة الواحدة وسوء توزيع الثروات، وهذه هي سمة غالبة في معظم دول العالم الثالث.. وتداركاً لمثل هذه الاختلالات في مجال التنمية بدأت بعض الانظمة السياسية بالتحول نحو الديمقراطية سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية او النيابية او على مستوى المشاركة الشعبية في ادارة المجتمعات المحلية. ان الديمقراطية انما قامت دعواها على أساس خيبة أمل الشعوب نتيجة سوء الاداء الاقتصادي الذي أدى الى اتساع دائرة الفقر والبؤس لفئات وشرائح داخل المجتمع.

د. ابتسام الهويدي

ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية هي الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل سواء للفصل او للسيطرة على الكثير من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها تهديداً مستمراً بتفتيت المجتمعات وتدمير الدول.. وفي غياب الديمقراطية كمنبر للتنافس وأداة للتغيير ستظل التنمية هشة دائماً.

ان اعطاء المجتمعات المحلية حق المشاركة في تخطيط وتنفيذ خطط الانماء لمجتمعاتهم المحلية هي الضمان الاساسي للامن والسلام داخل المجتمع.

ان السلطة المحلية هي عبارة عن تعزيز اسلوب الحكم المحلي الجيد، فهناك ارتباط وثيق بين الديمقراطية والتنمية فمثلاً نجد ان بعض الدول حققت مستوى معيناً من التنمية ثم عقب ذلك في مرحلة لاحقة اتجاه نحو التحول الديمقراطي، بينما أدى التحول الديمقراطي وتعزيز المشاركة الشعبية في دول اخرى الى تمهيد الطريق نحو ثورة اقتصادية.. فالديمقراطية تشكل الاساس طويل الاجل لاحتواء المصالح مما يجعل نشوب اي صراع داخلي أقل مايمكن.. إن تحسين وتعزيز اسلوب الحكم شرط اساسي لنجاح اية خطة تنمية.. ان تحقيق تنمية شاملة ومستديمة داخل اي مجتمع يرتبط بالحفاظ على الديمقراطية وتوسيعها.. وتنطلق الرؤية السياسية للسلطة المحلية من انها تمثل تكملة للنظام السياسي المستند او القائم على الديمقراطية كما انها تمثل ايضاً تعزيزاً للديمقراطية من خلال اشراك المواطنين في اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يهم شأنهم الوطني والمحلي في نفس الوقت.واداركاً لأهمية اشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية الشاملة فقد تم اصدار القانون (٩) لعام ٢٠٠٠م الخاص بالسلطة المحلية خياراً سياسياً لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة بين المحافظات والمناطق وبالتالي القضاء على أي صراع قد ينشأ داخل المجتمع على خلفية حرمان بعض المناطق والفئات من ثمار التنمية.

لقد اتسمت عملية التنمية من خلال التخطيط والتنفيذ خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي بالمركزية، ورغم ذلك وجدت التنمية على مستوى المحافظات من خلال انجاز بعض المشاريع مثل مشاريع الصحة والتعليم وشق الطرق والمشاريع الزراعية.. الخ، وقد عكست حركة التعاون الاهلي للتطوير في السبعينيات واوائل الثمانينيات نموذجاً للمبادرات التنموية على مستوى المناطق والتي حققت العديد من الانجازات في انشاء المدارس والوحدات الصحية وتوفير الكهرباء ومياه الشرب وغيرها.. ولكن التنمية بهذه الطريقة لم تحقق مايطمح اليه المجتمع من التنمية المتوازنة، واصبحت اليوم السلطة المحلية بموجب الدستور والقوانين التي تنظمها هي العنصر المكمل للنظام السياسي الديمقراطي.. ونظام السلطة المحلية يقوم على مبدأ اللامركزية الادارية والمالية في تسيير شئون البلد، كما انها تهدف الى توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية وسلطات هذه المجالس في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الادارية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وكذا الرقابة الشعبية والاشراف على الاجهزة التنفيذية للسلطة المحلية ومساءلتها ومحاسبتها..

لقد كان الهدف من اصدار قانون السلطة المحلية ان يتم التوزيع العادل للاستثمارات بانماط تتناسب مع احتياجات المحافظات مع مراعاة الظروف السكانية والاقتصادية لهذه المحافظات.. ان تعزيز المشاركة الشعبية من خلال نظام السلطة المحلية يؤدي الى تعزيز الوحدة الوطنية والروابط الاجتماعية من ناحية وتحقيق تنمية متوازنة عن طريق التوزيع العادل للمشروعات بين المحافظات وايلاء المناطق المحرومة اهتماماً خاصاً وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين بما يحقق استقرارهم وعدم هجرتهم من هذه المناطق.

لذلك فقد ركزت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر على دعم وتعميق تجربة اللامركزية الادارية والمالية من خلال اشراك المجتمع المدني وشركاء التنمية في دعم ومساندة السلطات المحلية بما يساعدها على بناء قدراتها الذاتية وتنمية مواردها وامكاناتها لتلبية الاحتياجات التنموية وخلق تنمية شاملة ومستديمة تسمح باستيعاب العمالة الفائضة وتنويع مصادر الدخل في الريف بحيث تتحقق تنمية ريفية متوازنة مع التنمية في الحضر..

ان الاهتمام بتنمية المناطق الريفية يأتي على خلفية ان٧٥٪ من السكان يقطنون في الريف، كما ان مثل هذه التنمية سوف تقلص دائرة الفقر المستشري في الريف من خلال ان السلطة المحلية توفر الاطار المؤسسي لمثل هذه التنمية.